



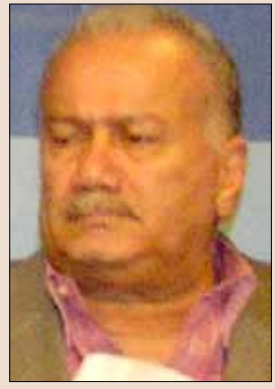
رى الـ «28» لتأسيسه

مع التحولات الوطنية

■ وضمن أعمال الندوة قدم الأستاذ عبدالله أحمد غانم عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية ورقة عمل مهمة بعنوان «التطورات السياسية والديمقراطية في ظل التعددية الحزبية... استعراض فيها عدداً من المحطات التاريخية للمؤتمر..»

أ. عبدالله غانم: على المؤتمرين أن يعيدوا قراءة الميثاق الوطني

بعد ثمانية سنوات
وتسرق السياسة للمؤتمر إلى الأهمية التي مثلها إقرار الميثاق الوطني وتأسيس المؤتمر قائلًا: على مستوى الشرط الشكلي من الوطن ساقف لم يكن هناك فرق محدد وواضح للعمل الوطني ولكن عندما وجد هذا الفكر- أي الميثاق- استطاع العمل الوطني أن يخطو خطوات سريعة وسنارة دليل أنه بعد (٨) سنوات بالضبط من صدور الميثاق الوطني قامت الوحدة اليمنية. قائلًا: وفي هذا الطريق كانت هناك خطوات كثيرة تؤدي إلى هذا الاتجاه، وكان الميثاق الوطني علامة فارقة في مسيرة العمل الوطني بما في ذلك اهتمامه بالمشكلات المدنية التي تص على الميثاق في أكثر من مكان.



غانم

وكانت أهمية الميثاق الوطني وشموليته وما تضمنه من رؤى ورسم سياسات مستقبلية، كما اعتبره أفضل وثيقة سياسية يمنية حتى الآن، وقال: لم توجد وثيقة سياسية بمستوى الميثاق الوطني وبمستوى شموليته من حيث التحليل التاريخي والمباني حيث تحدد الأولويات والواجبات الوطنية وكذا من حيث رسم رؤى مستقبلية بتجاهل: رؤى مستقبلية لتكوين الدولة وعلاقة السلطات المركزية فيها مع السلطات المحلية، وكذلك رسم آفاق المستقبل للدولة اليمنية الحديثة. كما حدد الأستاذ غانم في ورقته إعادة قراءة الميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني. إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني.

وكانت أهمية الميثاق الوطني وشموليته وما تضمنه من رؤى ورسم سياسات مستقبلية، كما اعتبره أفضل وثيقة سياسية يمنية حتى الآن، وقال: لم توجد وثيقة سياسية بمستوى الميثاق الوطني وبمستوى شموليته من حيث التحليل التاريخي والمباني حيث تحدد الأولويات والواجبات الوطنية وكذا من حيث رسم رؤى مستقبلية بتجاهل: رؤى مستقبلية لتكوين الدولة وعلاقة السلطات المركزية فيها مع السلطات المحلية، وكذلك رسم آفاق المستقبل للدولة اليمنية الحديثة. كما حدد الأستاذ غانم في ورقته إعادة قراءة الميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني.

وكانت أهمية الميثاق الوطني وشموليته وما تضمنه من رؤى ورسم سياسات مستقبلية، كما اعتبره أفضل وثيقة سياسية يمنية حتى الآن، وقال: لم توجد وثيقة سياسية بمستوى الميثاق الوطني وبمستوى شموليته من حيث التحليل التاريخي والمباني حيث تحدد الأولويات والواجبات الوطنية وكذا من حيث رسم رؤى مستقبلية بتجاهل: رؤى مستقبلية لتكوين الدولة وعلاقة السلطات المركزية فيها مع السلطات المحلية، وكذلك رسم آفاق المستقبل للدولة اليمنية الحديثة. كما حدد الأستاذ غانم في ورقته إعادة قراءة الميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني.

وكانت أهمية الميثاق الوطني وشموليته وما تضمنه من رؤى ورسم سياسات مستقبلية، كما اعتبره أفضل وثيقة سياسية يمنية حتى الآن، وقال: لم توجد وثيقة سياسية بمستوى الميثاق الوطني وبمستوى شموليته من حيث التحليل التاريخي والمباني حيث تحدد الأولويات والواجبات الوطنية وكذا من حيث رسم رؤى مستقبلية بتجاهل: رؤى مستقبلية لتكوين الدولة وعلاقة السلطات المركزية فيها مع السلطات المحلية، وكذلك رسم آفاق المستقبل للدولة اليمنية الحديثة. كما حدد الأستاذ غانم في ورقته إعادة قراءة الميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه ومضامينه قائلًا: إننا أخرج ما تكون باستمرار إلى أن نعيد القراءة للميثاق الوطني.

والتعددية السياسية والحزبية العنصرية فإن المؤتمر الشعبي العام لا يتعامل بانتقائية مع هذه المنظمات فرغم علاقته التعاونية والتشويقية مع عدد كبير منها وتقديم الدعم والمساعدة لها ضمن حدود وظيفته كتنظيم سياسي، فإنه يتعاطى مع كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وفقًا للقوانين الناظمة لعملها وأنشطتها والتي تو إلى تطوير بعض القوانين التي كان معمولاً بها قبل إعادة تحقيق الوحدة وصدور قوانين جديدة فرضتها التطورات والمعطيات في واقع المجتمع المدني، حيث كان للمؤتمر الشعبي العام دور بارز في إصدار كل هذه القوانين وبمشاركة كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

معايير وطنية
وخلص الأستاذ الهدهدي في ورقته إلى أن حكومات المؤتمر المتعاقبة لم تنفذ رؤية سياسية للمؤتمر تجاه المنظمات وإنما تمنحها الدعم والرعاية وتذلل الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام أنشطتها وتتعامل معها وفقًا للقوانين الناظمة ذات الصلة بهذه الأنشطة، وهي قوانين حددت معايير وطنية لتقديم الدعم لآلية منظمة بما يضمن استمرار نجاح منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها التكاملي مع الحكومة في التنمية الشاملة، وطبقاً لالتزام الحكومة بتنفيذ تلك القوانين والأخذ بتلك المعايير فإنها تدعم منظمات عدة لس المؤتمر الشعبي العام علاقة تعاون وتنسيق معها وإنما تخصص هذه المنظمات لتأثير الأحزاب وتنظيمات سياسية أخرى.

مؤكد أن واقع الحياة السياسية الجديدة، والأخذ بالنهج الديمقراطي وخيار التعددية السياسية قد طرح مشكلات جديدة تتعلق باستكمال البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وتطوير التشريعات وتمكينها من أداء نشاطها التخصصي بكفاءة واقتدار وتعزيز البيئة الملائمة لنموها وإزدهارها وتعزيز التنافس وحياتها من الانحراف بها عن أداء الأور الأساسية التي أنشئت من أجلها وأن يتم التأكيد فلا وعمل على استقلاليته وأن يتعد الأحزاب عن محاولة احتوائها.

واعتبره وقتها يقول: وإذا ما تحقق هذا فإن علاقة الأحزاب بها بما في ذلك علاقة المؤتمر مستحدي بصورة أكثر وضوحاً وستستلزم المنظمات من أن تلعب دوراً ريادياً في العمل الجماهيري وبالتالي في العمل الوطني بشكل عام.

□ أما الورقة التي قدمها استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور عبد الحكيم الشرجبي الذي تحدث فيها عن جهود الحكومة ودعمها لمنظمات المجتمع المدني في البرنامج الانتخابي لخمسة رئيس الجمهورية وكذا برامج حكومات المؤتمر الشعبي العام، حيث أكد أن البرنامج الانتخابي لخمسة الأخ على عبد الله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- يعكس تطلعات المجتمع اليمني للفترة الرئاسية القادمة وتحديد مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي واتجاهاته.

وقال: يركز البرنامج على عدد من الأولويات أهمها تحقيق تحسن مضطرب في معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة مع تفعيل منظومة الحكم الجيد وتوسع دائرة المشاركة في التنمية ويشمل هذا التركيز أيضاً تحقيق التعبئة للوارد واستنهاض الطاقات المادية والبشرية المتاحة.

موضحاً أن البرنامج في الوقت ذاته منبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور، مستوحى توجهاته أيضاً من الجديد والتطوير والتحديث حيث يتوخى الانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتميز والتغيير نحو الأفضل.

وفيما يخص توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين ومكافحة الفقر في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية قال استاذ علم الاجتماع: يركز البرنامج على زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي ومن كافة المحافظات، زيادة الإعانات النقدية المقدمة للمستفيدين، تأهيل وتدريب الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي على حرف ومهن جديدة، توفير فروض بيضاء للفقراء والمستفيدين، إيجاب برامج موجهة لنوعي الاحتياجات الخاصة.

وذلك من خلال افتتاح وتشغيل فئات للأطفال وإنشاء مراكز التدخل المبكر للإعاقات واستحداث تخصصات مدررة للذلل، وكذا إنشاء مراكز ومعارض متنقلة لعرض منتجات الجمعيات وزيادة فعالية المشاركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

تحفيز الجمعيات
بعد ذلك تم استعراض ما ركز عليه البرنامج الاجتماعي لخمسة الرئيس في عدد من الجوانب الإيجابية ومنها مجال محاربة البطالة والفقر وتوفير فرص العمل للشباب والبالغين في جانب استكمال إنشاء بنك الأمل للفقراء بالقرض الأصغر.

وذلك من خلال تحفيز الجمعيات الأهلية وتشجيعها للعمل في مجال الأيتام وإنشاء مكاتب للحماية الاجتماعية و الرعاية اللاحقة للأحداث في المدن الرئيسية.

كما أعطى البرنامج مسألة إدراج المهتمين اهتماماً كبيراً، وفي هذا السياق يقول الدكتور الشرجبي: تحسين أحوال المهتمين المعيشية من خلال تأهيل وإعادة تأهيل الأطفال المهتمين والإقامة بمقوى الطفل وتوفير الرعاية لهم واستكمال إنشاء دور رعاية الأحداث في المحافظات وتشغيل مراكز كاشفة وتنشيط والتوسع في مشروعات ومج المرأة في التنمية وغيرها.

دعم الجمعيات
وفيما يخص القوائم المتعلقة بالعمل الأهلي، فقد أولاهما الرئيس الانتخابي الرئاسي اهتماماً - ووفق ما جاء في ورقة الدكتور الشرجبي - اشتمل على عدد من الإجراءات أهمها تعديل القوانين المتعلقة بالعمل الأهلي والتعاوني وبما يتواءم وروح العصر، بالإضافة إلى دعم الدولة للجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجالات أخرى، والمتمثل بالدعم المالي السنوي الذي تقدمه عبر وزارة الشؤون الاجتماعية وكذا تطبيق مبدأ اللامركزية في الأشراف والتشجيع والمتابعة لقضايا العمل الأهلي وتعزيز التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوسيع قاعدة المبادرات وإنشاء الصناديق والمؤسسات الاجتماعية وتوجيه المؤسسات الأكاديمية للاستجابة للأنشطة الأهلية وتقديم الدعم الفني، إلى جانب إقامة البرامج والدورات التدريبية والأنشطة التوعوية لكادر العمل الأهلي.

وحول موضوع حقوق الإنسان وصيانة الحريات وما تضمنه برنامج الحكومة حيال ذلك أكدت ورقة الدكتور الشرجبي على أهمية هذا الجانب، حيث جاء فيها: لعل ما تضمنه برنامج الحكومة حيال ذلك يؤكد أن هناك تغيراً وتطوراً مستمراً في رؤية الحكومة للمعايير والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان بغض النظر عن العوامل العارضة التي قد تشكل عوائق أمام قيام الحكومة بتنفيذ ما ورد في برنامجها بشكل حر وكامل كونها عوامل مشتركة في خلقها جهات عدة.

مشيراً إلى أنه يمكن التأكيد في هذا السياق على حصول تطور نوعي في رؤية الحكومة لمفاهيم حقوق الإنسان.

وقد اختتم استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء ورقته بالحديث عن جهود الحكومة في دعم منظمات المجتمع المدني في عدة مجالات ومنها مجال المرأة والطفل، مشيراً إلى أن عدد المنظمات المدنية العاملة في مجال المرأة والطفل وصل في عام ٢٠٠٩م إلى أكثر من (٥٤٤) منظمة نسوية وأكثر من (١٥٠) منظمة معنية برعاية الطفولة.. إلى جانب عمل الحكومة على تغيير وتعديل بعض القوانين التمييزية ضد المرأة وصلت إلى (٥٧) قانوناً تحتوي على مواد تمييزية، أهمها حق المرأة المتزوجة بأجنبي في حصول أبنائها على الجنسية وغيرها من التعديلات.



الدكتور الأصحبي: الميثاق استوعب أهمية دور المجتمع المدني

د. الشرجبي: جهود حكومات المؤتمر في تنمية المجتمع المدني

مؤكد أن المؤتمر نظر إلى المنظمات الجماهيرية، في أدبياته كروافد له، وهذا - كما قال الأستاذ الهدهدي - لا يعني المساس باستقلالية أدائها المهني النقابي، أو التدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال، وأضاف: كما تم استحداث دائرة في المؤتمر مهمتها الإشراف على المنظمات وتنظيمها وتوجيهها، وتنقسم هذه الدائرة إلى أقسام متخصصة منها قسم المنظمات الداخلية، وقسم المنظمات الخارجية، وقسم المنظمات الداخلية على سبيل المثال عدد من القطاعات منها القطاع الطلابي والشبابي وقطاع المرأة، ومن خلال هذه الدائرة تم التواصل بين المؤتمر وبين المنظمات الجماهيرية، ومدت المنظمات بأدبيات ووثائق المؤتمر ونظمت لقاءات مشتركة مع قيادات المنظمة، وقدم لها الدعم اللازم، ونظمت معها الفعاليات ونظمت لقاءات خاصة في المناسبات الوطنية، كما نظمت معها دورات تأهيلية لإعداد الكوادر القيادية لهذه المنظمات وتم استيعاب عدد كبير من قياداتها ضمن توكيدات المؤتمر التنظيمية، حيث اكتسبت القيادات صفة العضوية في المؤتمر بقرارات صادرة عن قيادته، وفي بعض المنظمات مثل الجاس المحلية للتطوير والتعاوني اعتبر العضو القيادي المنتخب فيها عضواً في المؤتمر الشعبي العام بصورة تلقائية.

انجاز الوحدة
أما المرحلة الثانية لعلاقة المؤتمر بالمنظمات فليخصها الهدهدي في دور المنظمات الجماهيرية في جهود إعادة تحقيق الوحدة حيث يؤكد الدور المتميز للمنظمات الجماهيرية في تعزيز مسيرة الوحدة اليمنية فقد صاغ ضغط جماهيري للدفع بالخطوات الوحدوية قديماً والتسريع بإنجاز الوحدة، وقد برز ذلك جلياً من خلال ما شهدته العبيد من المنظمات الجماهيرية والإبداعية من خطوات الوحدوية، مما ساهم في انتصار إرادة وقد تحسنت أوضاعها ونشأت مودة قبل المباحث بين المنظمات في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة مثل: اتحاد الأدياء والكتائب اليمنية، والجمعية اليمنية للتاريخ والأثار، والاتحادات الطلابية في الخارج، وتابع قائلًا: وقد تشكلت قبل قيام الوحدة الجباركة لجنة تنسيق عليا للمنظمات الجماهيرية كانت مهمتها توحيد جهود ورؤى تلك المنظمات والدفع بها نحو مزيد من النفاذ مع الخطوات الوحدوية، مما ساهم في انتصار إرادة الجماهير اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.. ثم حدد الأستاذ الهدهدي المرحلة الثالثة للعلاقة بين المؤتمر والمنظمات الجماهيرية في مرحلة ما بعد الوحدة التي شهدت فيها مؤسسات المجتمع المدني بعداً جديداً في تطورها وتنامي أعدادها وفعاليتها مع إعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وقال: وترجمة لاهتمام قيادة المؤتمر الشعبي العام بمؤسسات المجتمع المدني وتوسع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية التنمية وتكامل الأوراهم في الجهود الرسمية فقد تضمن برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام تأكيد الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني، حيث ركز البرنامج على تعزيز أوجه الشراكة معها وإزالة العوائق التي تعترض سير نشاطها والإرتقاء بدورها مشتمل من ممارسة مهامها بوصفها شريكاً رئيسياً في تحديد احتياجات التنمية وتشجيع مشاركتها في رسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج.

وأضاف: واكتسبت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والمنظمات الجماهيرية في مرحلة ما بعد الوحدة وفي ظل التعددية السياسية والحزبية طابعاً جديداً استلزم مع واقع الحياة السياسية الجديدة في البلاد، فقد كان الاتجاه الذي اتسمت به الحركة الجماهيرية بعد

الوحدة يسير نحو وحدة المنظمات الجماهيرية التي كانت قائمة في الشطرين، وتشكيل منظمات موحدة كجزء من العملية التوحيدية للوطن.

ويؤكد رئيس دائرة المنظمات بالمؤتمر أن حزبه واصل جهوده في تعزيز دور المنظمات وقام بدعم الفعاليات الثقافية والنشاطات العامة والندوات والمؤتمرات التي تعقيها المنظمات الجماهيرية بصورة عامة، كما ساهم المؤتمر في تعزيز دور أعضائه في قيادات الاتحادات والنقابات والجمعيات وسبل لهم الإسهام في المؤتمرات والفعاليات التي تعقيها المنظمات المحافظة على المستويين القومي والوطني، وقد تلقت علاقة المؤتمر بالمنظمات الجماهيرية تتخذ طابعاً من التعاون والرعاية والتوجيه والدعم بكل أشكاله وأنواعه لها حتى تتمكن من النهوض بواجباتها بصورة عملية، وقد كان من شأن ذلك تحفيز هذه الأنشطة على التفاعل والنشاط المحموظ، من خلال المشاركة في إحياء الفعاليات والأنشطة الثقافية المتصلة بالنشاط العام، وقد أثمرت ما دفع بنشاطاتها وتطور العلاقة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤتمر الشعبي من جهة أخرى.

ويوضح الأستاذ الهدهدي أن اهتمام المؤتمر بدعم المنظمات من خلال توفير آليات ذلك الدعم وفقاً لرؤية تعزز من استقلاليته، قائلًا: لقد ظل المؤتمر الشعبي العام يطور آليات دعمه باختلاف الأوجه المتعلقة بالتنموي على دورها وبين تخصص هذه المنظمات من أي انحرافات في أنشطتها أو تحول بعضها إلى منابر حزبية وممارسة العمل الحزبي الضيق على حساب الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها هذه المنظمات التي غدا لها دور كبير ومهم في الحياة العامة وعلاقة مباشرة في كل قضايا الوطن.

وأضاف رئيس دائرة المنظمات بالمؤتمر في ورقته: وترجمة لنهج والنظام الديمقراطي

وتتميتها، ووفر فضاءً ديمقراطياً حراً هيأ للمنظمات المجتمع المدني أن تصبح في مقدمة القوى الفاعلة والمؤثرة في مسيرة البناء والتنمية الشاملة على يشهدنا وطننا اليمني والنظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية واحترام الحقوق والحريات تحت قيادتهم الحكيمه.

إننا ونحن نستعرض وتداول مسيرة التأسيس والبناء والتطور لحركة المجتمع المدني، ودورها التنموي والديمقراطي على مدار ٢٨ عاماً في عمر المؤتمر الشعبي العام، وبالترافق مع أجواء التهيئة للحوار الوطني الشامل الذي يعتمد عليه، تصديداً للنهج الذي أرسنتم قيمه وتقاليد- وإننا- لنحفظ بمسكب ديمقراطي سياسي جماهيري، يستند إلى مبدأ الشراكة الوطنية الجماهيرية الذي أصبح حقيقة ساطعة، ليس أدل عليه من الوجود الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني، التي تخطى مختلف قطاعات العمل والبناء والإنتاج، ومشاركتها الرائدة

في نهجها ترفيقاً إلى فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر عبر ما فيها عن أصديق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام، فيما يلي نصها: يسرنا نحن المشاركين والمشاركات في الندوة التثقيبية.. (دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني) التي ينظمها القطاع التنظيمي للمؤتمر (دائرة المنظمات الجماهيرية) بالأمانة العامة، أن نرفع إلى فخامتكم أصديق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام.

وهي مسيرة حقق تنظيمنا السياسي الرائد فيها بقيادتكم الحكيمه مسيرة وطنية رائدة على مستوى التنمية والديمقراطية، حيث تأسس على قيم الحوار الوطني وتوسع قاعدة المشاركة الجماهيرية والشعبية، وساهم على امتداد مسيرة التنظيمية في وضع أسس المجتمع المدني وفي تطوير مؤسساته

إصابة البرلماني المؤتمري دغيش وعائلته بحادث سير بلحج

ومن ثم تقلبها من ثلاث إلى أربع مرات.
واسفر الحادث عن تعرض النائب المؤتمري لبروض متفرقة في جسده كما تعرضت زوجته لعدة كسور ورضوض في أجزاء مختلفة من جسدها، حيث أجريت لها عملية ناجحة في الحال، كما أصيب صهره ونجله بأسل بروض متفرقة.



لحج- وحيد الشاطري
■ تعرض الدكتور عبد الباري دغيش عضو مجلس النواب عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وعائلته لحادث سير مروري بمنطقة صير بمديرية تبن محافظة لحج أثناء عودته من العاصمة صنعاء، متوجهاً لحفظه عدن جراء انزلاق سيارته في حفرة

أدباء أبين يستنكرون جريمة الإرهابيين بجعار

■ دعا عدد من المثقفين والأدباء والكتاب في محافظة أبين كافة شرائح المجتمع وتكويناته إلى الاصطفاء وتوحيد كل جهود المواطنين والجهات الرسمية لمواجهة الأعمال الإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار الوطن وحياة ومستقبل أبناؤه.
مستنكرين في الوقت ذاته تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الأجهزة الأمنية التي تؤدي واجباتها ومهامها الوطنية من أجل أمن المواطنين وحفظ السكينة العامة.
جاء ذلك في تصريح لـ «الميثاق»، أدلى به الأستاذ محمد بن ناصر العولقي رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بمحافظة أبين عضو الأمانة العامة للاتحاد.
وقال أن ما تقوم به العناصر الإرهابية من أعمال بشعة يتعدى الاعتداءات ولاقاً مطلقاً